

لكن أنا، فنقلت حركة الهمزة، وحذفت فصار لکننا، فاستثقل توالى النونين متحركين، فسكن أولهما وأدغم في الثاني (١) وهذا قياس مع الفارق، فليس في الحديث توالى أمثال حتى يلجأ إلى التسكين .

وللسهيلي توجيه آخر للحديث، فهو يقول : «ومحتمل أيضا أن تكون لغة في الأخوة كما قالت العرب : خذ وكُل ومُر، أمر من الأمر والأخذ والأكل، فلاغرو أيضا أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التي هي في موضع الفاء وبقيت عين الكلمة ولامها، كما فعلوا في خذ وكل، وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الأصمعي (٢)» .

ويمكن القول أن ابن مالك لم يتأثر بما قاله السهيلي، وهكذا كل كتبه التي وقعت لى لم أعثر فيها على ذكر للسهيلي، ولست أدرى سر ذلك !
تلك إجابات السهيلي على ابن قرقول .

٥ - مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة :

تقوم هذه المسألة أساسا على أن الطلاق ليس بيمين، وأن «الأيمان» ليست من صريح الطلاق، بل هي لفظ كنائى، فمن قال : على الأيمان، أو الأيمان لازمة لى ولم ينوطا، فليس يلزمه إلا ما ذكره الله في الكتاب العزيز: (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) .

وقد بينا من قبل - عند الحديث عن فقهه، كيف احتكم إلى اللغة في تحديد دلالة اليمين والحلف، وفي معرفة صيغ القسم، وانتهى من ذلك إلى أن الطلاق ليس بيمين .

وبهذه المسألة ينتهى هذا المخطوط .

(١) شواهد التوضيح ٨٣ .

(٢) الأملى ١٢٩